

قرار مجلس مدينة حلب  
رقم ١٢٦

ان مجلس مدينة حلب

بناء على احكام قانون الإدارة المحلية رقم ١٥ تاريخ ١١/٥/١٩٧١ واللائحة التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم ٢٢٩٧/ تاريخ ١٩٧١/٩/٢٨ وتعديلاتهما

وعلى الموضوع الرابع من تقرير لجنة التخطيط والبرامج والموازنة المتعلق بتثبيت تحقيقات عام ٢٠٠٥ المتضمن:

من خلال الاطلاع على واقع العمل في شعبه التحقق لدى مديره الشؤون الماليه في مجلس مدينة حلب والكشف على السجل الاساسي للمكلفين برسم مقابل الخدمات لوحظ وبشكل واضح عدد تفيد مأموري التحقق بالتعليمات الواردة في املاء السجل المذكور بالمعلومات المطلوبه من جهه وعدم دقه المعلومات الاخرى المسجلة فيه من جهه اخرى

فقد وردت البيانات المطلوبه في بنود السجل الاساسي في المكلفين ورسم الخدمات على النحو التالي

السجل الاساسي للمكلفين برسم مقابل الخدمات لعام ٢٠٠٥

رقم التحقق	رسم مقابل الخدمات	رسم المدارس %١٠	اجمالي الرسوم	سنة التكلفة	رقم المحضر	رقم المقسم	المنطقة العقارية	مهنة المكلف	مساحة السجل المكلف	الاسم الثلاثي للمالك	الاسم الثلاثي للمكلف الشاغل	عنوان محل التكلفة بالتفصيل	ملاحظات

في حين يتم املاء تلك المعلومات بشكل لا يتوافق جزء كبير منها مع الواقع والاخر لا يفي بالغرض حيث جاءت معظم المعلومات الواردة في السجل منقرصه اضافه للتباين في اسماء شاغليها وفق ما هو مشار اليه في النموذج المرفق وقد تبين من خلال تدقيقها الاتي

- أ- عدم ذكر رقم المقسم على معظم التكاليف
- ب- عدم ذكر رقم المحضر على بعض التكاليف والاكتفاء باسم المكلف ومكان الاشغال
- ت- يوجد تباين بين مالك المقسم المشغل والمكلف اذ هناك بعض التكاليف تتم بشكل غير صحيح سواء على اجير او عامل متواجد في المحل محل الاشغال عند تثبيت عمليه التحقيقات و تثبيت الاستعلام

ولما كان التكلفة ينصب اساسا على المقسم والمحضر والمنطقه بالاضافه لاسم المالك او الشاغل وذلك تثبيتنا لحق مجلس المدينة في الحجز على المقسم محل التكلفة في حال الامتناع عن سداد الرسم فان عدم ذكر المعلومات المشار اليها يعتبر احلالا بعمل الشعبة بل ويفسح المجال للتهرب من سداد الرسم

وتصحيحا لما تم ذكره من جهه وتجنبنا للتهرب من سداد رسم الخدمات للعقارات المشغله من جهه اخرى وانسجاما مع خطه مجلس المدينة في تطوير وتصحيح النظام الجبائي

وعلى موافقه اعضاءه بالاكثرية في جلسته رقم/١٧/ المنعقدة بتاريخ ٢٩ /١١/ ٢٠١٤ من دورته العاديه السادسة

مادة ١\_ اولاً: الزام شعبه التحقق باستكمال المعلومات المطلوبه والوارده في السجل الاساسي للمكلفين برسم الخدمات من خلال:

تكليف مديره الشؤون الماليه بالتعاون مع مديره الشؤون الفنيه بتشكيل لجان مسح مؤلفه من طوبوغرافي وعنصرين من شعبه التحقق لتثبيت ارقام المقاسم والمحاضر واسم المالك والشاغل على التكاليف الواردة اعلاه وفق المراحل التاليه:

- ١- استخراج مخطط موقع
- ٢- رسم كروكي للمحل محل التكلفة
- ٣- سحب بيانات قيد العقارات من السجل العقاري والمؤقت لمعرفة مالكي العقارات والمحاضر
- ٤- جرد اسماء الشاغلين من خلال الكشف الميداني

مادة ٢\_ يستثنى من المادة الاولى مناطق المخالفات الجماعية من حيث يحدد رقم المحضر واسم الشاغل على السجل الاساسي للتحقق على ان يكتب في حقل المقسم (على الشيوخ)

مادة ٣\_ ينشر هذا القرار في لوحة إعلانات مجلس مدينة حلب ويبلغ من يلزم لتنفيذه

٢٠٠٤/١١/٢٩

١٤٢٥/١٠/١٧

رئيس مجلس مدينة حلب  
الدكتور المهندس معن الشبلي

امين سر المجلس  
المحامي مقداد زيزون

امين سر المجلس  
احمد خطيب

